

مَعَانِي الْمَحَاسِنِ
مَرْحُومِ رِشَاكِ سِرْمَا ١٥

للمصارف الإسلامية

بمُحَوِّثٍ وَنَقَارِيذٍ لِحَاكِنِ مَعَانِي الْمَحَاسِنِ
لِلْمَصَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ

المجلد الأول

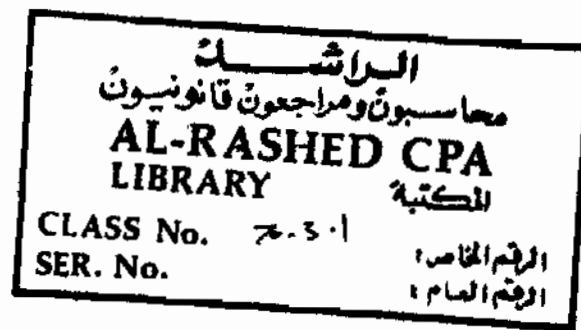
البنك الإسلامي للتنمية

جده

معايير المحاسبة للمصارف الاسلامية

المجلد الاول

البحوث والتقارير المعده في الفترة من اجتماع مجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية في اسطنبول بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٨٢م الى انعقاد الحلقة الدراسية حول معايير المحاسبة للمصارف الاسلامية في ٧ - ٨ سبتمبر ١٩٨٢م



ذو القعدة ١٤١٠هـ
يونيسو ١٩٩٠م

البنك الاسلامي للتنمية
جـدده

١/١ (م/ع) ٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

لقد حققت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية العاملة وفقاً لأحكام الشريعة نمواً كبيراً خلال العقد الماضي ، مما أسفر بالتالي عن التسليم بحتمية الشروع في وضع معايير للمحاسبة المالية تعكس السمات الفريدة والمميزة للعمل المصرفي الإسلامي .

ولكى تواصل البنوك الإسلامية توسعها السريع لابد لها من المحافظة على درجة عالية من المصداقية أمام المتعاملين معها وأولئك الذين يعتمدون على البيانات المالية في تحديد علاقاتهم مع تلك البنوك . ومن مستلزمات المصداقية أن تشمل البيانات المالية لجميع البنوك الإسلامية على المعلومات المناسبة والموثوقة والمتماثلة والمقبولة من منظور المتعاملين مع تلك البنوك ، سواء كانوا من العملاء أو مراجعي الحسابات أو المؤسسات الرقابية .

ويرجع الفضل إلى الأخ عبدالعزيز الراشد مراجع حسابات البنك في توجيه انتباه البنك إلى ضرورة وضع معايير محاسبية للبنوك الإسلامية . وقد أحال البنك هذا الموضوع إلى اجتماع البنوك الإسلامية المعقود في اسطنبول عام ١٤٠٧هـ بمناسبة انعقاد الاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك . وتواصل العمل في دراسة هذا الموضوع الهام على مدى أكثر من ثلاث سنوات وذلك بفضل التشجيع المستمر والمشاركة النشطة من جانب البنوك الإسلامية والدور التنسيقي الذي أطلع به البنك الإسلامي للتنمية .

وعلى الرغم من أن العمل لم يبدأ إلا مؤخراً ، إلا أن اللجان المختلفة المشكلة من البنوك الإسلامية والمحاسبين وعلماء الشريعة والأكاديميين وممثلي المؤسسات الأخرى ذات الصلة قد أنجزت كما كبيراً من البحوث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع . وقد رُسي من المناسب نشر البحوث والتقارير الرئيسية حول الموضوع لتعميم الاستفادة منها ، وذلك بالنظر إلى أهمية الموضوع والاهتمام المتزايد به من جانب الباحثين والأكاديميين ومراجع الحسابات والبنوك الإسلامية وغيرهم .

وتأتى الجهود المبذولة فى هذا المجال كشمرة لاسهامات السخية من جانب العديد من المؤسسات والافراد الذين لا يتسع المقام لحصرهم . الا ان البنك يود ان ينتهر هذه الفرمة للاعراب مرة اخرى عن شكره لاعضاء اللجنة التوجيهية ولجنة المتابعة واللجنة التحضيرية - وهى اللجان التى عنيت بموضوع معايير المحاسبة المالية للبنوك الاسلامية - على ما بذلوه من وقتهم وجهودهم . واخص بالذكر كلا من الاخوة عبدالعزيز الراشد وعبدالقادر بانقا وسعير بدوى على اسهاماتهم المتميزة التى لم يكن لاعمال تلك اللجان ان تكتمل بدونها ، فقد كان هو لاء الاخوة حقاً هم القوة الدافعة والمحركة لجميع اللجان المعنية بموضوع معايير المحاسبة المالية للبنوك الاسلامية .

والله هو الموفق الى كل خير ونجاح .

د . احمد محمد على

رئيس البنك الاسلامى للتنمية

محتويات المجلد الاول

- ١ - تقرير عن الحلقة الدراسية حول معايير المحاسبة للمصارف الاسلامية . (انجليزي فقط)
 - ملحق (١) قرارات الحلقة الدراسية .
 - ملحق (٢) قائمة باسماء المشاركين .
 - ملحق (٣) الخطاب الموجه للمصارف الاسلامية .
 - ملحق (٤) الخطاب الموجه للمصارف الاسلامية .
 - ملحق (٥) كلمة رئيس البنك الاسلامي للتنمية .
- ٢ - الاسباب الداعية لوضع معايير محاسبة للبنوك
فؤاد هاشمي
- ٣ - نهج لوضع معايير محاسبة للبنوك الاسلامية .
عبدالعزیز راشد الراشد , د. مبري هيكل , د. عبدالله الفيصل
- ٤ - الحاجة الى مؤسسة معرفية في الاسلام وشكلها . (انجليزي فقط)
عبدالقادر بانقا
- ٥ - مذكرة حول الحاجة لمعايير المحاسبة للمصارف الاسلامية . (انجليزي فقط)
ارتضاء حسين

١ - المجلد الاول :

البحوث والتقارير المقدمة للحلقة الدراسية حول معايير المحاسبة العالية
للمصارف الاسلامية بتاريخ ٧ - ٨ سبتمبر ١٩٨٧ .

١/١ تقرير حول اعمال الحلقة الدراسية يحتوى خطاب , قرارات الحلقة تشكيـل
اللجنة التوجيهية وكلمة الترحيب من معالى رئيس البنك الاسلامى للتنمية .

٢/١ الاسباب الداعية لوضع معايير محاسبية للبنوك الاسلامية .

فؤاد هاشمى

٣/١ نهج لوضع معايير محاسبية للبنوك الاسلامية .

عبدالعزیز راشد الراشد , د. محمد صبرى هيكل , د. عبدالله الفيصل

٤/١ الحاجة الى مؤسسة مصرفية فى الاسلام وشكلها .

عبدالقادر بانقا

٥/١ مذكروه حول الحاجة لمعايير المحاسبة للمصارف الاسلامية .

ارتقاء حسين

٢ - المجلد الثانى :

البحوث والتقارير التى اعدتها اللجنة التوجيهية لمعايير المحاسبة العالية
للمصارف الاسلامية (ومستشاريها) فى الفترة من سبتمبر ١٩٨٧ الى الاجتماع السنوى
الذى نظمه البنك الاسلامى للتنمية فى تونس بتاريخ ٦ مارس ١٩٨٨ .

اعضاء اللجنة التوجيهية :

رئيس اللجنة	الاستاد / عبدالعزيز راشد الراشد
عضو اللجنة	الدكتور / صديق الهريسي
، ،	الدكتور / عبدالحليم اسماعيل
، ،	الدكتور / رفعت عبدالكريم
، ،	الدكتور / عبدالله محمد الفيصل
، ،	الاستاد / ارتفاء حسين
، ،	الاستاد / عبدالقادر بانق
، ،	الاستاد / سمير بدوي
، ،	الدكتور / خالد بـودي
، ،	الدكتور / عبدالمنعم محمود
، ،	الدكتور / سامي حمود
، ،	الاستاد / شمشاد نبى
المنسق	الاستاد / فاروق عـسرام
مستشار	الدكتور / محمد صبرى هيكل

١/٢ تقرير اللجنة التوجيهية .

٢/٢ التقرير الرئيسى عن وضع معايير المحاسبة المالية للممارف الاسلامية وبشتمل التقرير على :

- أ - نبذة تاريخيه .
- ب - ملخص تنفيذى .
- ج - التوميات .
- د - تعليق على التوميات .
- هـ - اللوائح المقترحة .
- و - ملاحق :

- ملحق (١) : قرارات حلقة النقاش

- ملحق (٢) : محضر اجتماع اللجنة التوجيهية .

٣/٢ دراسة مقارنة لهيئات معايير المحاسبة المالية فى الولايات المتعددة وانجلترا والهيئة الدولية لمعايير المحاسبة .

البحوث والتقارير التي اعدتها لجنة المتابعة (والمستشارين) لمعايير المحاسبة

المالية للمصارف الاسلامية في الفترة من مارس ١٩٨٨م والاجتماع السنوي الذي نظمه

البنك الاسلامي للتنمية في الرياض بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٨٩م .

اعضاء لجنة المتابعة :

رئيس اللجنة	-	الاستاذ / عبدالعزيز راشد الراشد
عضو اللجنة	-	الاستاذ / عبدالقادر بانقـا
، ،	-	الاستاذ / سـمير بـدوي
، ،	-	الدكتور / خالد بـودي
، ،	-	الاستاذ / شمشاد نبي
، ،	-	الدكتور / أحمـد
، ،	-	الاستاذ / ارتفاة حسين
، ،	-	الدكتور / مديق الفريـر
، ،	-	الدكتور / سامي حمـود
، ،	-	الدكتور / رفعت عبدالكريم
، ،	-	الاستاذ / موسى عبدالعزيز زياده
، ،	-	الاستاذ / اسماعيل حسن حمـود
، ،	-	الاستاذ / محمد توفيق
، ،	-	الاستاذ / منسل شيخ روهـو
، ،	-	الاستاذ / عبدالحميد ابوموي
، ،	-	الدكتور / عبدالحليم اسماعيل
، ،	-	الدكتور / احمد كمال المجد
المنسق	-	الاستاذ / كاظم عـوان
	-	المستشارون :
		الدكتور / محمد مبري هيكل
		الدكتور / عبدالله محمد الفيصل
		الدكتور / عبدالرحمن الحميسد

- ١/٣ تقرير حول حلقة النقاش الخاصة بمعايير المحاسبة للمصارف الاسلامية والتي عقدت بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٨م بمقر البنك الاسلامي للتنمية (انجليزي فقط)
- ٢/٣ ورقة حول الاختلاف النظري بين المحاسبة المالية للبنوك الاسلامية والمحاسبة المالية للبنوك التجارية الغربية .
د. محمد صبري هيكل
- ٣/٣ تقرير حول الزيارة الميدانية للبنوك الاسلامية .
د. عبدالله بن محمد الغيمل و د. عبدالرحمن الحميد
- ٤/٣ ورقة نقاش قدمت للحلقة حول " بدائل وضع معايير المحاسبة المالية للمصارف الاسلامية " اعداد لجنة المتابعة
- ٥/٣ تقرير حول اعمال لجنة المتابعة (منذ نشوء الفكرة الى يناير ١٩٨٩ م) (انجليزي فقط)
- ٦/٣ ملخص عام حول فكرة وضع معايير المحاسبة المالية للمصارف الاسلامية مقدم لاجتماع البنوك الاسلامية في الرباط
- ٧/٣ التقرير الرئيسي عن " فكرة وضع معايير المحاسبة المالية للمصارف الاسلامية المقدم الى اجتماع المصارف الاسلامية بالرباط . يشتمل هذا التقرير على التالي:
أ) التطوير التاريخي .
ب) ملخص للاحداث المقدمة الى الندوة الثانية .
ج) بدائل اعداد معايير المحاسبة للبنوك الاسلامية .
د) اسلوب العمل المقترح لاعداد معايير المحاسبة للبنوك الاسلامية .
هـ) الموازنة التقديرية .
- ٨/٣ توصيات اجتماع الرباط (انجليزي فقط) .

البحوث والتقارير التي اعدتها اللجنة التحضيرية لمعايير المحاسبة المالية
للمصارف الاسلامية في الفترة من مارس ١٩٨٩ الى اجتماع رؤساء المصارف الاسلامية
المنعقد في الجزائر بتاريخ ٢٦ اكتوبر ١٩٩٠ .

اعضاء اللجنة التحضيرية :

الرئيس	الاستاذ / عثمان سيك - نائب رئيس البنك الاسلامي للتنمية
عضو اللجنة	الاستاذ / عبدالعزيز راشد الراشد
،،	الاستاذ / سعيد بـــــــــــــــــــــــدوي
،،	الاستاذ / عبدالقادر بانقـــــــــــــــا
،،	الاستاذ / موسى عبدالعزيز
،،	الاستاذ / فيصل عبدالعزيز الزامل
،،	الاستاذ / هديق الفريــــــــــــــــــــر
،،	الدكتور / عبدالحليم اسماعيل
،،	الاستاذ / ارتضاء حــــــــــــــــــــين
،،	الاستاذ / عبدالحמיד ابو موسى
،،	الاستاذ / شمشــــــــــــاد نبي
	الدكتور / حسن ميرغــــــــــــــــــــي
منسق	الاستاذ / كاظم عــــــــــــــــوان

١/٤ الملخص العام للتقرير المقدم لرؤساء المصارف الاسلامية في اجتماعهم
بتاريخ ٢٩ / اكتوبر ١٩٨٩ م في مقر البنك الاسلامي للتنمية .

٢/٤ التقرير الرئيسي حول " وضع معايير المحاسبة المالية للمصارف الاسلامية "
المقدم لاجتماع رؤساء المصارف الاسلامية بتاريخ ٢٩ / ١٠ / ١٩٨٩ م في مقر البنك
الاسلامي للتنمية وتشتمل محتوياته التالي :

أ - مقدمة

ب - نبذة تاريخيه

ج - التوصيات

د - تعليق على التوصيات

هـ - الميزانية المقترحة

- و - النظام الاساسي .
- ز - اسس اختيار اعضاء لجنة الاشراف ومجلس المعايير .
- ح - ملخص الدراسة المقارنة لهيئات وضع معايير المحاسبة في الولايات المتحدة وانجلترا والهيئة الدولية لوضع معايير المحاسبة .
- ٢/٤ قرارات رؤساء المصارف الاسلامية في اجتماعهم بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٨٩ م .
(انجليزي فقط)

٥ - المجلد الخامس :

اعضاء اللجنة التنفيذية :

الرئيس	- الاستاذ / عثمان سيك
عضو	- الاستاذ / عبدالعزيز راشد الراشد
،،	- الاستاذ / سمير بـدوي
،،	- الاستاذ / عبدالقادر بانقـا
،،	- الاستاذ / عبدالحميد ابو موسى
،،	- الاستاذ / شمسـاد نبـي
،،	- الاستاذ / كاظم عـوان

١/٥ الملخص العام للتقرير المقدم من اللجنة التنفيذية الى لجنة الاشراف لمعايير المحاسبة المالية للمصارف الاسلامية في الاجتماع الاول الذي عقد في ٢٦/٢/١٩٩٠ م بالجزائر .

٢/٥ تقرير اللجنة التنفيذية حول "وضع معايير المحاسبة المالية للمصارف الاسلامية" المقدم الى لجنة الاشراف لمعايير المحاسبة المالية للمصارف الاسلامية في اجتماعها الاول المنعقد في ٢٦/٢/١٩٩٠ م بالجزائر . يشتمل التقرير على :

- (١) نبذه تاريخيه .
- (٢) جدول الاعمال المقترح للاجتماع الاول للجنة الاشراف .

- (٣) قرارات اجتماع رؤساء المصارف الاسلامية بشأن معايير المحاسبة المالية للمصارف الاسلامية بمقر البنك الاسلامي للتنمية بجده في ٣٠ ربيع اول ١٤١٠هـ ٢٩ اكتوبر ١٩٨٩م .
- (٤) اتفاقية التأسيس ونظامي التأسيس للجنة الاشراف ومجلس المعايير .
- (٥) الميزانية المقترحة لهيئة معايير المحاسبة المالية للمصارف الاسلامية .
- (٦) الاسماء المقترحة لمجلس معايير المحاسبة المالية للمصارف الاسلامية .
- (٧) الاجراءات التنفيذية لاعداد معايير المحاسبة المالية للمصارف الاسلامية .
- (٨) ملخص الاسس التي اعتمدت في اقتراح نظامي اللجنة والمجلس .
- (٩) فهرس الوثائق والبحوث والتقارير المعدة من قبل اللجان عن الموضوع خلال الفترة من مارس ١٩٨٧ لغاية يناير ١٩٩٠م
- ٣/٥ تقرير حول سير العمل لوضع معايير المحاسبة المالية للمصارف الاسلامية مقدم الى اجتماع المصارف الاسلامية بمناسبة انعقاد الاجتماع الرابع عشر لمحافظي البنك الاسلامي للتنمية في الجزائر بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٩٠م .
- ٤/٥ قرارات الاجتماع الاول للجنة الاشراف المنعقد في الجزائر بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٩٠م .
- ٥/٥ اجتماع اللجنة الفرعية للميزانية التقديرية لهيئة معايير المحاسبة المالية للمصارف المالية والمؤسسات المالية الاسلامية والمنعقد في الجزائر بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٩٠م .

حلقة دراسية حول المعايير المحاسبية للبنوك الاسلامية



تنظيم

* البنك الاسلامي للتنمية

* المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب

جـ دة

من	١٤	-	١٦	محرم	١٤٠٨ هـ
الموافق	٧	-	٩	سبتمبر	١٩٨٧ م

الأسباب الداعية
لوضع معايير محاسبية
للبنوك الإسلامية

الأسباب الداعية لوضع
معايير محاسبية للبنوك الإسلامية

تقرير مقدم الى حلقة العمل المعقودة في البنك الإسلامي للتنمية
جده - ٢ و ٨ و ٩ سبتمبر ١٩٨٢م

اعداد
فؤاد هاشمي

صفحة المحتويات

المعايير المحاسبية والمفاهيم الأساسية للمحاسبة

تطبيق المعايير المحاسبية ومبدأ تعريف الأيراد

بيئة الإقتصاد الإسلامي

- تنمية البنوك الإسلامية

- طرق التمويل الإسلامي

- المشاكل المحاسبية المرتبطة بطرق التمويل الإسلامي

- الأسباب الدائمة لوضع معايير محاسبية للبنوك الإسلامية

المعايير المحاسبية والمفاهيم الأساسية للمحاسبة :

نعتقد نحن المحاسبين ونتصور لكوننا غير علميين بأن المحاسبة هي نوع من الفنون الغامضة . وبوضع هذه الفكرة في الاعتبار ، فإنه من المستحيل تقريبا وضع تعريف للمحاسبة بشكل يكون مقبولا لدى الجميع . ومن بين العديد من التعريفات التي تم اصدارها أن المحاسبة هي فن التسجيل والتبويب والتلخيص بطريقة معينة وبلغه المال والمعاملات والاحداث التي لها صفة مالية من أحد جوانبها على الأقل وتفسير تلك النتائج . وكذلك هي عملية التعريف والقياس وايصال المعلومات الاقتصادية مما يسمح لمستخدمي هذه المعلومات باتخاذ الحكم السليم والقرار المدروس . ولا تعارض غالبيتنا اذا أشرنا الى المحاسبة على أنها " فن عملي " عندما تكون الفائدة هي الهدف الرئيسي .

وتشير فكرة الفائدة هذه أسئلة مثل من هم المستخدمين الرئيسيين ؟ فغائمة مستخدمي بيانات المحاسبة هي شجرة دائمة الخضرة . وقد يكون لكل مستخدم مطالبه المحدودة والتي قد تحتاج الى نوع معين من المعلومات أو معالجة محاسبية محددة . ومع ذلك ولكي يتم اصدار تقارير مالية ذات هدف عام ، فيجب أن يتم الى حد ما موازنة احتياجات كل الأطراف المعنية للمعلومات وتطبيقها بالتساوق من وضع الى وضع . ومن هنا ، نشأت الحاجة الى معايير محاسبية تساعد على التطبيق الموحد للقواعد واصدار نتائج متميزة لتكون مبنية على ايضاً أفران مجموعة واحدة فقط من المستخدمين دون أخرى .

ويمكن تعريف المعايير المحاسبية على أنها مجموعة من القواعد المقبولة على نطاق واسع والتي يجب اتباعها في المحاسبة لقياس وتحليل وشرح وتوصيل البيانات الاقتصادية وهذه المعايير مبنية على بعض المفاهيم التي تم تعريفها فنيا بأنها النظريات . وممارسة المحاسبة كما هو مطبق بالنسبة للحسابات المالية الدورية للمؤسسات التجارية .

وتشير كتابات المحاسبة الى هذه المفاهيم على أنها المفاهيم الأساسية للمحاسبة . وهذه المفاهيم هي نتائج فهمنا لهيئة الاموال التجارية والاقتمادية الحالية (وهذه المفاهيم معروفة لدى كل الهيئات الرئيسية للمحاسبة في العالم التي أنشأت مقاييساً حسابية بناءً على هذه المفاهيم) .

المعهد الأمريكي للمحاسبين العمامين المتحددين - لجنة المصطلحات . نشرة مصطلحات المحاسبة رقم ١ فقره ٩ اقسى ١٩٥٣ - تكرر التعريف المتخذ عام ١٩٤١ .

جمعية المحاسبة الأمريكية - تقرير عن النظرية الأساسية للمحاسبة

(ايهانسون - ١١١-١٩٦٦ صفحة ١) .

وتدرك كل الهيئات المحاسبية في العالم تلك المفاهيم التي طورت المعايير المحاسبية على أساسها أدرك معيار المحاسبة الدولي رقم 1 الذي تم اصداره بواسطة لجنة معايير المحاسبة الدولية الفسوف المحاسبية التالية :

فرض استمرار المشروع

- ينظر للمؤسسة عادة على أنها مؤسسة عاملة وهي المستمرة في عملياتها بالنسبة للمستقبل المتوقع . ويفترض أن المؤسسة ليست لديها النية أو الحاجة للتصفية أو تقليص حجم أعمالها . وبذلك يستنتج أن وجودها سيستمر وأنه ليست لديها النية أو الحاجة للتصفية .

الشبات

- ويفترض أن السياسات المحاسبية ثابتة من فترة لآخرى . وبذلك يستنتج أن الشبات في تطبيق الطرق المحاسبية من عام لآخر هو شيء ضروري لتطبيقي اختلاط الأمر على القارئ والمساعدة في التقدير السليم للاتجاه والنية .

الاستحقاق :

- استحقاق الدخل والتكاليف ، وتعرف عندما يتم كسبها أو تكسبون مستهدفة (وليت عند استلام أو دفع النقود) ويتم تسجيلها في التقارير المالية للفترة الخاصة بها . وبذلك يستنتج أنه يجب أن تبني الحسابات على أسس تسجيل تأثير المعاملات على الأحوال المالية والدخل عندما يكون هناك تعامل وليس فقط مجرد تسديدها نقدا . وتم اضافة مفهوم الحيطنة والحذر الذي يعتبره المقياس الدولي للحسابات رقم 1 كواحد من أهم الامتبارات التي تحكم الاختيار وتطبيق المبادئ المحاسبية الصحيحة بواسطة الكيان القائم بالتقرير بدلا من الافتراضات المحاسبية الأساسية .

تطبيق المعايير المحاسبية ومبدأ الاعتراف بالايراد

لايعد التقرير المالي غاية في حد ذاته ولكن القصد منه هو اصدار المعلومات التي ستكون ذات فائدة في صنع قرارات الاعمال والامتناد . والاهداف من التقرير المالي هي نتاج لعدة عوامل تشمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية . ويتطبيق المعايير المحاسبية التي تم تطويرها بواسطة مهنة المحاسبة ، والهدف الاساسي من التقرير المالي هو

توفير مرفى حقيقي وصحيح لنتائج المعاملات الموضوعية الممكن التحقق منها.

وتقليديا ، فان المعلومات التي يوفرها التقرير المالي تعكس بشكل كبير التأثيرات المالية على حركة التعاملات والاحداث التي حدثت فعلا .

- وقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية () في نشرته عن مفاهيم المحاسبة المالية رقم 1 ثلاث أهداف أولية للتقرير المالي :-

- يجب أن توفر معلومات ذات فائدة للمستثمرين والدائنين بالنسبة لاتخاذ قرارات الاستثمار والقراري .

- ويجب أن توفر معلومات ذات فائدة للمستثمرين الدائنين في تقدير توقعات التدفقات النقدية لأي كيان .

- ويجب أن توفر معلومات عن المصادر الاقتصادية لأي مؤسسة ومطالبات هذه المصادر وتغييراتها .

ومن المناقشة السابقة ، يمكن أن يتفح لنا أن واحدا من أهم العوامل في محيط الأعمال هو الإقرار الأولي للتعاملات في الحسابات وقيلس حجم مبالغ هذه التعاملات .

- وبكلمة أخرى ، فان الاعتراف بالإيراد يلعب دورا هاما في المبادئ المحاسبية أو قواعد وأنظمة وطرق واجراءات المحاسبة .

- وقد طورت مهنة المحاسبة المبادئ الشاملة للاعتراف بالإيراد . ويناءا على الظروف الاقتصادية وطبيعة التعاملات السائدة اليوم في عالم التجارة ، فقد أشر المفهوم الاساسي للاتحقات المحاسبي وتطبيق مبدأ الثبات فسي التقرير المالي بشكل كبير على قواعد وأنظمة الحسابات بالنسبة لادراك الدخل .

- ومع ذلك ، ومع ظروف نمو الاعتماد الاسلامي بشكل هام ، ونمو العناية البنكية الاسلامية بشكل خاص ، فان المفاهيم الرئسية والافتراضات الاساسية التي طورتها المبادئ المحاسبية قد قوبلت بالتحديات وهناك حاجة لوضع معايير لحركة التعاملات التجارية الاسلامية . فسوف يكون من المفيد أن نلقي الضوء على المبادئ العامة للاعتراف بالإيراد الموجوده في الكتابات الحالية الخاصة بالمحاسبة .

ويمكن تقسيم حركة التعاملات الى المجموعات التالية :

- أ - بيع البضائع
 - ب - أداء الخدمات
 - ج - حركة التعاملات المالية - حيث يتلقى الكيان مالا من إصدار الالتزامات المدينة أو رأسمال الاسهم أو استرداد مبالغ المدينون أو رأس المال الذي سبق اصداره .
أو تعاملات الأستثمار - حيث يكتسب الكيان استثمارات لإنتاج الدخل وبالنسبة للنوع (أ) و (ب) من التعاملات ، يتم تقرير الإيراد عامة على نحو
- الأداة من قبل المشتري (الدفع)
 - الأداة أو (الأداة الجزئي) من قبل البائع على شرط أن يتم توقع جماع المال كلياً من وقت الأداة .
- وبالنسبة للنوع (ج) من المعاملات ، فإن النقطة الحساسة هي الموعد القانوني للتعهد، أو العقد أو تواريخ التقييم عندما لا يكون هناك شك واضح بالنسبة لقابلية القيلس أو الجمع . ويتم تقرير دخل الفائدة بمرور الزمن ويتم تقرير الدخل الموزع عندما يظهر حق قانوني للربح .
- ويمكن تلخيص المبادئ المحاسبية ، كما تم بيانها في المعيار الدولي للمحاسبة رقم ١٨ في تقرير الإيراد كمايلي ،
- يجب أن يكون الإيراد قابل للقيلس .
 - يجب ألا يكون هناك شك بالنسبة لقابلية التحصيل النهائي .
 - يجب ألا يكون هناك شك بالنسبة للتكاليف من قبل بائع البضائع ومقدم الخدمات . وحيث أن اياً من الشروط المذكورة غير متوافرة ، فإن تقرير الإيراد يتم تأجيله حتى موعد الاستلام الفعلي للمال نقداً أو انتهاء التعامل التجاري .

بيئة الاقتصاد الإسلامي تطور البنوك الإسلامية

ان تسارع الحركة الإسلامية في العالم الإسلامي قد تطلب بحكم الظروف إعادة للبنان الاجتماعي الاقتصادي بما يتفق مع الشريعة الإسلامية . فمن الناحية الاقتصادية كانت الحاجة لإلغاء الفائدة (الربا) من النظام المالي هي الأكثر إلحاحا .

وكان من نتيجة هذا الوعي الساري للقيم الإسلامية هي أن عددا من أمحاب المعارف المسلمين بدأوا في ادخال أو إعادة تنظيم للبنوك للتمشي مع المبادئ الإسلامية ، وفي نفس الوقت فقد استمروا في دعوة وطنية لمنسح البنوك المتعاملة على أساس الفائدة . وقد عكس نشوء البنوك الإسلامية الخاصة رغبة قوية لمثل هذه المؤسسات وساعدت على تبديد الشكوك حول قابلية تطبيق مثل هذه العمليات .

وعلى ذلك ، فقد نشأ العديد من البنوك الإسلامية الخاصة في أواخر الستينات ، وقد بدأ انتشارها الحقيقي في أوائل ومنتصف السبعينات حيث كان ينشأ في كل عام بنك إسلامي واحد على الأقل . وما زال هذا الإتجاه مستمرا وان كان بمعدل ابطأ .

ويوجد حاليا حوالي ٤٠ مصرفا إسلاميا يعملون في مختلف دول العالم ، وهذه البنوك تعمل في مشاريع مختلفة من الناحية الجغرافية . حيث انها متركزة في ١٧ دولة مسلمة . (وبعض البنوك أيضا متركزة - بصفة أساسية - لاسباب مالية واستراتيجية أخرى) في بعض الدول غير المسلمة مثل سويسرا وكسمبورج وبيهاما والدانمارك وانجلترا . ومع ذلك ، هناك ٢٧ دولة مسلمة سيتم انشاء بنك إسلامي بكل منها . وردت هذه المعلومات في الملحق -١- وإلى جانب هذه البنوك ، فهناك حوالي ٢٠ شركة تمويل إسلامية مرتبطة في عمليات شبه مصرفية . وهناك عدد من البنوك التقليدية قد افتتحت فروعها التي تتعامل مع بعض البنوك الإسلامية . وقد تم انشاء البنوك الإسلامية في العديد من مجالات التخصصات . البنوك التجارية ، وبنوك الاستثمار وتمويل التنمية وبنوك التجارة وبنوك ذات أغراض خاصة مثل الأهداف الاجتماعية . وبنوك ذات أغراض خاصة مثل الأهداف الاجتماعية .

كما تختلف الاسس التشغيلية للبنوك الاسلامية عن الاسس الموجودة في البنوك التقليدية . على عكس البنوك التقليدية التي تدور حول التكلفة المقرره سابقا للائتمادات والوصول الى العميل. والبنوك الاسلامية منزهة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة في كلا جانبي عملياتها .

ومن ناحية مصادر الائتمادات ، فان معظم البنوك الاسلامية تقريبا تعتمد على تحريك الودائع من المودعين العاديين ، على الرغم أنه في بعض أنواع الحسابات يتم ضمان المبدأ ، وعامة ، فان المودعين غير مؤهلين لاسترداد ودايعهم على أساس ثابت . والبنوك الاسلامية توفر معظم الخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية لعملائها التي تتراوح مابين كشف الحساب الى فتح خطابات الائتمادات باستثناء عامل الربح . وعادة ، فان الخدمات البنكية هذه يتم تقديمها مقابل رسوم خدمات ومن ناحية استخدامات الائتمادات ، تتبنى البنوك الاسلامية عددا من وسائل التمويل على أساس عدم وجود فائدة . وتتوافق احتياجات التمويل قصير الاجل بشكل كبير من خلال عملية رفع السعر التي تحدد هامش الربح لقيمة العملية الاساسية . وهذا فقط يبيع مؤجل وعملية رفع السعر غير مرتبطة بطول الوقت . ومن حالة وجود عيب فلا توجد هناك تسوية على الرغم من أنه يمكن فرض غرامة بسيطة . ويمكن أن تكتسب البنوك فائدة اضافية لحماية استثماراتها . والاستثمار طويل الأجل موجود على أساس المضاربة والمشاركة . وهناك طرق بديلة مبنية على أساس المشاركة في الربح والخسارة والى جانب هاتين الطريقتين ، يتم أيضا استخدام طرق التأجير وإعادة الترخا و"اتشراء" بالتسيط ، وذلك لتمويل مشاريع الاستثمار المتوسطة والطويلة الاجل .

وتدير البنوك الاسلامية أعمالها أساسا من طريق المشاركة في الأرباح بدون قروض من ناحية العملاء ومن ناحية أخرى من طريق مشاركة هذه الأرباح مع المودعين من ناحية المصدر .

ويشكل هذا أسس للعمل لإدارة النظام المصرفي ، وأداء البنوك الاسلامية ونموها وقدمها الراسخة في المهنة هي مؤشرات كافية ليس فقط على أنها قابلة التطبيق ، ولكن على أن هذا النظام يستطيع أن ينافس الأنظمة المصرفية التقليدية بقدر أعلى من الكفاءة والشباب . ومن المعالم الواضحة للحركة الاسلامية المتعلقة بإعادة بناء النظام المصرفي أن العمليات

المصرفية على أسس الفائدة قد تلاشت في دولتين من دول العالم الإسلامي وهما باكستان وإيران بالتحديد . وقد وفر هذا قوة دافعة وتشجيعا للبنوك الإسلامية المملوكة ملكية خاصة ولدول العالم الإسلامي الأخرى لزيادة جهودها نحو انتحال الصفة الإسلامية والبيئة الاقتصادية الإسلامية أصبحت واضحة للعيان وتقف على أرض ملبة في إدارة عملياتها .

- الطرق الإسلامية للتمويل .

تعمل الأنظمة المصرفية التقليدية على أسس تكلفة مقررة قبلا لرأى المال . وبناءا على هذا ، فإن التمويل بالكامل يفرق تكلفة متناسبة توجد في معدل الفائدة المرتبط به وعلى الرغم من أن هذا المعدل تحدده قوى السوق مثل أي سعر آخر ، إلا أنه يبقى ثابتا إذا ما أختتمت الترتيبات التمويلية . ولا يسمح الإسلام بأى تكلفة ثابتة لرأى المال ومع ترتيبات التمويل الإسلامية ، يمكن أن يتأهل رأى المال للمكافأة إذا شارك أيضا في الخسارة . وعلى هذا ، فإن كل رأى مال في نظام تمويلي إسلامي يجب أن يكون رأسمال مخاطرة .

وقد صاغ القانونيون الإسلاميون عددا من الترتيبات التمويلية التي يمكنها أن تحل محل الترتيبات السائدة في الأنظمة المصرفية التقليدية بكفاءة . وفيما يلي ، جرى مناقشة بعض طرق التمويل هذه بايجاز وتمييز الخيرة بينها وبين تلك في النظام المعتمد على الفائدة .

المضاربة : هناك طرفان في تمويل المضاربة يبدأ العمل التجاري بتمويل المتحاصر ويدعى أحد الطرفين رب المال أو الرئيس وهو الذي يمد العمل التجاري برأى المال حيث يحس الطرف الثاني بالمضارب أو العميل وهو يقوم بتقديم المجهود لإدارة العمل وفي شكل التشريع الإسلامي لمشمل هذه التنظيمات ، يتحمل رب المال أو الرئيس الخسائر لأنها تتراكم على رأى المال حيث أن الأرباح تقتسم بنسبة يتم تقريرها قبلا مع العميل . ومن الواضح أن العميل سيشارك أيضا في الخسائر نتيجة لبيع مجهوده . وهذا النوع من الترتيب نافع جدا في رفع مهارة هؤلاء الذين تعوزهم حاجة رأى المال في تعدد مشروع مريح . ولايستطيع النظام المبني على أسس الفائدة أو يطورها لأنه من الواضح عدم الرغبة في المشاركة في الخسائر ، لذا ففي الوقت الحالي ، راجت شركات مشاريع رأى المال .

المشاركة: وهذا تنظيم يعتمد على المشاركة حيث يستطيع أن يرتبط طرفان أو أكثر في مشروع ، ويشاركه كل طرف في رأى مال العمل ، ومع هذا ، فليس مطلوباً أن يقوم كل شريك بمساعدة فعالة في العمليات ، والخسائر يتم تحملها بنسب قطعية لرأى المال المستخدم . ومن الناحية الأخرى ، يمكن المشاركة في الأرباح بأي نسبة متفق عليها جماعياً من الشركاء وهناك اختلافات في هذا التنظيم وهي مفيدة بصفة خاصة بالنسبة للتمويل الصناعي الطويل الأجل . وعلى سبيل المثال ، يستطيع الشركاء أن يتقاعدوا بعد وقت مناسب . لذا ، فتحت شرط التقاعد ، تستطيع المشاركة أن تحل بكفاءة محل السندات أو سندات الديون الأخرى المستخدمة بواسطة الشركات في رفع التمويل الصناعي الطويل الأجل . البيع المؤجل

وفي هذا التنظيم التمويلي يمكن رفع سعر البضائع الممولة ، وحيث أن هذه الطريقة تشبه إلى حد كبير التمويل المبني على أساس الفاشدة ، فهناك شرطان مهمان يجب توفرهما قبل التأهل لكي تصبح طريقة تمويل مقبولة أولاً ، يجب أن يمتلك الممول فعلياً البضائع التي يتم تمويلها لعالم المقترفي (وعلى هذا فهناك نوع من المخاطرة) وثانياً : أن معدل رفع السعر لا يجب أن يرتبط بطول الوقت إلا إذا كان لتحديد التاريخ المستحق فيه الدفع . (بمعنى أنه يجب الأيكون هناك مطلقاً رفع سعر على رفع سعر أو أي شرط لتمويلي خسارة الدخل في حالة التأخير في الدفع)

وهذه الطريقة في التمويل مناسبة خاصة لمواثمة متطلبات عمل رأى المال القمير الأجل .

وفي نفس الوقت فإنها تخفف من المقترفي عبء مضاعفة الفاشدة التي قد تكون فادحة في فترات الركود الاقتصادي .

(الإجارة والتأجير) وتحت هذا النوع من التنظيم التمويلي ، يكتب الممول (المؤجر) ملكية الأصول المنتجة ويؤجرها إلى المقترفي (المستأجر) . ويتم تقاضي إيجار محدد لفترة محددة حتى انتهاء فترة النفع للأصول . ومن اللازم اعتبار أي تلف يحدث للأصل المؤجر خلال فترة عقد الإيجار هو مسؤولية المستأجر (ويضمن هذا بصفة أساسية تعري المستأجر للمخاطرة) .

وفي السنوات الأخيرة أصبح للايجار صفة هامة كأصل تمويلي في عالم البنوك التقليدية . ومع هذا ، تحمل أنظمة التأجير هذه صفة التمويل على أساس الفائدة ، والتأجير تحت نظام التمويل الإسلامي يتعرف للمشاركة في الربح والخسارة ، حيث يكون الملاك الممولين مسؤولين من أي أضرار تحدث للأصول أثناء استخدامها من قبل المقترض - المستأجر .

وهذه طرق أخرى للتمويل: مثلاً إعادة الشراء وشراء المستأجر . ويتضمن هاتين الطريقتين تمويل أصل معطى . ومع هذا ، يبقى المبدأ العام للتمويل واحداً وهناك بعض أنواع من التعرف للمخاطرة مطلوبة لتدل الممول على أنه لا توجد تكلفة محددة لرأس المال لكل الأوقات .

للضرورة ، ففي البنوك الإسلامية ، يجب أن تكون تكلفة قيمة الأرصدة المقترضة (مفراً) حيث أنها اشتقاق للأرباح تعتمد على تركيبة المشاركة المقررة قبلاً . ونهرياً ، فإن مقدم الرصيد باستثناء إذا كان المبلغ مضموناً ، يمكن مطالبة بالأصل والتوزيع بدلاً من كسب عائد أمواله وهذا يشترك في الصفات مع البنوك التقليدية .

وتنوع الأصول الذي عبر عنه القانونيون الإسلاميون ، كما هو موجود في البنوك الإسلامية هو انعكاس لشباتها في الظروف المعاصرة .

المشاكل المحاسبية المرتبطة بالطرق الإسلامية للتمويل :
لأغراض الدراسة ، يمكن تصنيف الطرق الإسلامية للتمويل الى مجموعتين رئيسيتين:

- وتتكون المجموعة الاولى من :-
 - أ - تمويل المرابحة أو (رفع السعر)
 - ب - الأيجار
- وتتكون المجموعة الثانية من :-
 - أ - المغاربة
 - ب - المشاركة

وفي الوقت الحاضر تتمتع المرابحة التي هي أمل تمويل قصير الأجل ، بدور الاغلبية كطريقة اسلامية للتمويل ، وبسبب طبيعة هذا النوع من التمويل الذي لا يختلف كثيرا عن الاقراض التقليدي يعتبره كثير من الباحثين تمثيلا للجانب السلبي للبنوك الإسلامية . وفي كلا من أعمال المرابحة والأيجار ، تدور المشاكل المحاسبية حول توقيت اقرار الربح ومبلغ الربح المعسروف عامة .

وفي المجموعة الثانية المكونة من المغاربة والمشاركة ، يمكن ان توجد المشاكل المحاسبية في كل من مستويا اقرار الأيراد كقياس العملية أو مبلغ الأيراد الذي يتم اقراره وتوقيت اقرار الأيراد .

وفي الطريقة الإسلامية الصحيحة للتمويل على أسس المشاركة فليس المخاطرة والأرباح ، هناك دائما عنصر الشك في قابلية قياس الأيراد وامكانية التحميل النهائي .

ويميل كلا هذين العنصرين الى انكار مفهوم المحاسبة الأساسي للمحاسبة المستحقة وتؤيد الحاجة الى توجيهات لأقرار ايراد بديل . وبينما تهتم المحاسبة المالية بكلا من التأثيرات القانونية والاقتصادية للتعاملات والعديد من اتفاقياتها مبنية على أسس قواعد قانونية ، ويتشدد الجوهر الاقتصادي للمعاملة عادة عندما يختلف الجوهر عن الشكل القانوني .

وبالنسبة للمراجعة والتأجير فمن القواعد أن المعاملات يجب أن ينظر اليها كبنود لجوهرها الاقتصادي بدلا من الشكل القانوني .
وهذه المعاملات هي تنظيمات تمويلية أساسا ولتختلف كثيرا من قروي البنوك التقليدية ، كما يجب أن تعكس المعالجة المحاسبية الاسس الاقتصادية الاساسية لهذه المعاملات . وفي حالة التأجير ، فان هيئات المحاسبة الكبرى تهتم بالتوجيهات الشاملة ، كما في المعيار العالمي للمحاسبة رقم ١٧ الخاص بالإيجار . لذا فيمكن استخلاص أن المفهوم الاسلامي للإيجار (أو الاجارة) لا يختلف كثيرا عن ما أطلق على تسميته (بالتخفيل) أو الاجارات (الحقيقية) .

وترتبط المشاكل المحاسبية الأكثر تعقيدا بالمجموعة الثانية لطرق

التمويل حيث توجد الخيارات التالية كحل لها :-

- تأجيل اقرار الإيراد حتى يتم الاستلام الفعلي للنقود .
- استحقاق الإيراد على شكل خطوط تتشابه مع (أسس النسبة المئوية لانتهاج) للحسابات الموجودة عامة في أعمال الإنشاء أو الخدمات .
- اقرار الإيراد مع تولع امكانية الربح المتوقعه أو صائد المشروع أو الكيان ، كما تم تعوره عند اتخاذ القرار الخاص بإنشاء الأصول التي تجلب الدخل أو الدين المشتب ، يتم تعديله بشكل مناسب بواسطة تغيير العناصر الحقيقية .
- وليت هناك اجابة للمشاكل المحاسبية المتوقعة فسي البحثة الاقتصادية الاسلامية الحالية .

وإذا تم قبول قرارات مشرعينا الإسلاميين الموقرين لدمجها فسي المعايير الحسابية للبنوك الإسلامية كقرارات على درجة كبيرة من القيمة ، فتكون هذه هي البداية لنا كمحاسبين ن فكر سويا ونستطيع في النهاية انشاء معايير محاسبية للبنوك الإسلامية باسمي هذا للنفع . ومع ذلك سيكون من الضروري في هذه الحالة ، النظر الى المعاملات التجارية على أسس جوهرها الاقتصادي وليس على أسس شكلها القانوني

وسيصح ذلك عندئذ عقب أخيل (أي سهلا) بالنسبة للمحاسبين ، حيث يجدون بالممارسة أن البنوك الإسلامية في مجال تنمية وتنفيذ الأصول التمويلية حسب طرق التمويل الإسلامية لاتباع بالضرورة أحكام الشرعيين الإسلاميين والشريعة .

ويمكن ان تختتم بطرح الموضوع في مناقشة في اجتماع أو مناظرة على لفهم العام للشريعة الأمر الذي سيمصح أمرا فير ممكن اغفاره أو المصح عنه . وللقاء المزيد من الضوء على هذا الموضوع الذي بين أيدينا ، لماذا تعتبر هائدات المودعين في البنوك الإسلامية الذين قد يتم منحهم ضمانات رأى المال وليس العائد كمصروف ويظهر أعلى الخط في حساب الربح والخسارة عندما يتم استقبالها جميعا على أساس المشاركة في الربح النهائي أو خسارة الكيان ؟ هل يمكن أن نغفلها كأرباح تفضيلية قبل أن يقوم أصحاب الاسهم بتوزيع الأرباح على أنفسهم ؟ هل يجب أن تكون نسبة الأموال المنقولة في البنوك الإسلامية ١:١٠ أو ١:١ .

وفي الجانب الأخر ، ماهو الخطأ في الإقتراف التقليدي عندما يتم مجرد قيد العائد الثابت لحساب الدخل لكيان ما أو مؤسسة لايجردها ممن امتثالها للبنوك الإسلامية .

ومن المعروف أنه قبل آخر يوم من الفترة الحسابية عندما يكون في الإمكان تحديد الربح أو الخسارة ، يجب على الكيان أو المؤسسة أن تخلف من مبلغ هذا الدخل بحكم الظروف العادية أو الضرورة مخص للديون المعدومة او تعليق بعض الإيرادات لحين تحميلها وعلى ذلك ، هل يمكن القول أن المساهمة في أرباح كيان ما أو مؤسسة لصالح هذا المقترض بصفة خاصة كانت محدد قبل أو ثابتة ؟

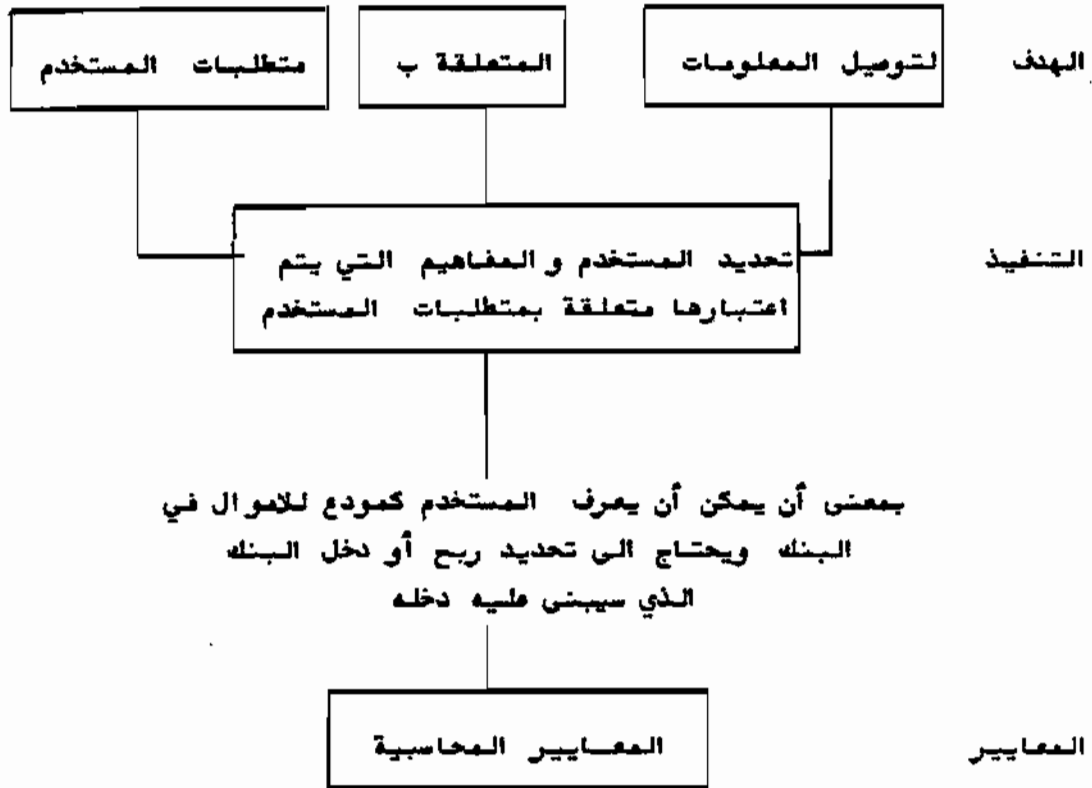
وهناك فكرة أخرى مرتبطة الى عجلة الدخل لتحديد الأرباح المفروض اقتسامها أي القوانين المحلية أو المالية التي يجب اعتبارها الدورة المحاسبية ، بصفة عامة هل السنة التقويمية هي الفترة المغفلة للبنوك الإسلامية ؟ .

هل يمكن أن تكون أقصر أو أطول بالنسبة للعلاقة بعجلة الدخل في الظروف
الخامة لكل كيان مصرفي .

ويكفي القول أن النظام المصرفي بعد كل هذا سواء تقليدي أو إسلامي
هو فن قياسي المخاطرة وتقدير ما اذا كانت لدى العميل خطط أو احلام شـم
الموافقة أو الرفض بالنسبة للقرض . وبعد هذا ، فان كل شيء هو مجرد خيال
ابتدعه المحامون والمحاسبون ، ولكننا نحن المحاسبين مازلنا نريد تنظيم
مطب للمعايير لقياس النجاح أو مقارنة العمليات لرؤية ما هو واضح وصحيح.

متطلبات وعرض أسباب الحاجة الى انشاء معايير محاسبية للبنوك الاسلامية:

يمكن تخليص المناقشة السابقة والحاجة الى تطوير المعايير المحاسبية للبنوك الاسلامية :-



يجب ان تغم المبادئ المحاسبية التي تم انشاؤها الخمائص التالية :

- | | | |
|-----------------|--|-------------------|
| المفاهيم | الثقة | - امكانية الاثبات |
| | | امكانية القياس |
| | | صحيحة وواضحة |
| امكانية الاتعال | - خالية من التحيز - لا يمكن المشاؤها - | |
| | البساطة - التقرير الزمني | |
| امكانية التطبيق | - التكلفة/الاستفادة - التبرير | |
| المطابقة | - القوانين الاسلامية والشريعة. | |

تطور انشاء البنوك الاسلامية

الاسم	بنجلاديش	عمان	قطر	البحرين	قبرص	ماليزيا	الكويت	الاردن	البحرين	عمان	السودان	السنغال	العمان	الامارات العربية	اخرى
بنك ناصر الاجتماعي - القاهرة															١
بنك الصلة للتبيني															١
بنك الاسلام للتنمية - جدة - بنك دبي الاسلامي - دبي															٢
بنك فيس الاسلامي - مصر - بنك قطر الاسلامي - لحدون															٢
بيت التمويل الكويتي - الكويت															٢
بنك الازد الاسلامي - الازد - البيت الاسلامي العالمي للتنمية - لوكسمبورج															٢
بنك البحرين الاسلامي - البحرين - بنك ايران الاسلامي															٢
البنك الدولي الاسلامي - القاهرة - مصر															١
دار العمل الاسلامي - موريتانيا - بيت التمويل الاسلامي لنجلترا															٤
بيت التمويل الازدي - الازد - بنك غرب السودان الاسلامي															٢
بنك بنجلاديش الاسلامي - بنجلاديش - بنك قبرص الاسلامي - قبرص															٣
بيت الاستثمار الاسلامي - الازد															١٠
بنك قطر الاسلامي - قطر - بنك تدمون الاسلامي - لحدون															١
البنك الاسلامي لبحرين - البنك الاسلامي - ماليزيا															١
بنك قطر الاسلامي - قطر - بنك قطر الاسلامي - لسنغال															١
البنك الاسلامي الدولي - لادنمارك - بنك قطر الاسلامي - لسنغال															١
البنك الاسلامي لحدوني - لحدون - بنك البركة لحدوني - لحدون															٥
بنك البركة - البحرين - بيت التمويل الاسلامي - الازد															٥
بيت التمويل لحدوني التونسي - تونس - بيت البركة التركي - تركيا															١
مؤسسة فيس للتمويل - تركيا															١
بنك البركة الاسلامية - موريتانيا															١

المجموع ٣٥

المصدر : أوهاف أحمد - التلمة ومشاكل البنوك الاسلامية والمرئسة الاسلامية للبحوث والتدريب
البنك الاسلامي للتلمة .

حلقة دراسية حول المعايير المحاسبية للبنوك الإسلامية



تنظيم

- * البنك الإسلامي للتنمية
- * المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

جـ دة

من	١٤	-	١٦	محرم	١٤٠٨ هـ
الموافق	٧	-	٩	سبتمبر	١٩٨٧ م

نهج لوضع معايير محاسبية
للبنوك الإسلامية

نهج لوضع معايير محاسبية للبنوك الإسلامية

اعداد

عبدالعزیز راشد الراشد
د. محمد صبري هيكل
د. عبدالله محمد الفيصل

الرياض اغسطس ١٩٨٢م

مقدمة

لقد كان قيام المؤسسات المصرفية الإسلامية وتوسعها خلال السنوات القليلة الماضية ظاهرة مرغوبا فيها ، ولكن استمرارها قد يكون معرضا للخطر دون جهود منسقة على جبهات متعددة لمنع المخاطر والمآزق التي تشير علامات استفهام حول مصداقية هذه المؤسسات . ومن الضروري على معيد المحاسبة المالية ان تتمتع جميع البنوك الإسلامية بدرجة عالية من المصداقية لدى أولئك الذين يعتمدون على الكشوفات المالية لاتخاذ قرارات تتناول علاقاتهم الحالية والمستقبلية مع هذه البنوك . ويستلزم الحفاظ على هذه الدرجة من المصداقية ان تحتوي للكشوفات المالية لجميع البنوك الإسلامية على معلومات مناسبة وموثوقة وقابلة للمقارنة مع غيرها وتؤخذ في الاعتبار من جانب أولئك الذين يستخدمون هذه المعلومات في اتخاذ القرارات . والدور الأساسي للمعايير المحاسبية هو العمل على ضمان ان تكون المعلومات المالية مناسبة وموثوقة ومن الممكن مقارنتها بغيرها . لذلك، فانه لا بد من وضع مثل هذه المعايير للبنوك الإسلامية .

وليس الهدف من هذه الوثيقة هو اقتراح أية معايير محاسبية مالية محددة للبنوك الإسلامية ، بل تقديم توصية بطريقة وضع مثل هذه المعايير . وتنقسم الوثيقة الى خمسة أقسام ، الأول هو مقدمة المعايير المحاسبية المالية . ويتناول القسم الثاني الحاجة الى نهج منظم وفعال من الناحية التاريخية . وهو يستند على دراسة مقارنة قام بها الراشد في عام ١٤٠١ - ١٤٠٢هـ لـ حساب وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية كجزء من تطوير مهنة المحاسبة في المملكة . ويتناول الدراسة تطور مهنة المحاسبة في ثلاث دول (تونس ، الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية) . ولقد كشفت الدراسة ان تجربة الولايات المتحدة في هذه الناحية تشمل من تجربة الدولتين الاخرين . لذلك ، تم استخدام التجربة الأمريكية لابرز السمات الرئيسية التي يجب اخذها في الاعتبار عند اختيار نهج لتطوير المعايير المحاسبية . ونأمل أن يبرز هذا الجزء أهمية الوصول الى اتفاق على نهج منظم وفعال لتطوير معايير المحاسبية المالية للبنوك الإسلامية .

ويصف الجزء الثالث العناصر الرئيسية لمنهج منظم وفعال لتطوير المعايير المحاسبية المالية .

ويركز الجزء الرابع على النهج المقترح لتطوير هذه المعايير للبنوك الإسلامية ويتضمن اقتراحا لإنشاء هيئة نشر هذه المعايير ويصف المنهج الذي يوصى به لهذا الغرض . ويتضمن الجزء الخامس الخاتمة والظلمة .

١ - وظائف معايير المحاسبة المالية

تشمل عملية المحاسبة المالية ، تحديد وتعريف ثم قياس الوقائع والظروف الاقتصادية التي تمس المركز المالي ونتائج عمليات وحدة من الوحدات ونقل المعلومات عن مركزها المالي ونتائج عملياتها .

ويتم تنفيذ عمليات المحاسبة المالية لتقديم معلومات عن هذه الوحدة لتستفيد منها الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات الاقتصادية وغيرها . وتحتاج هذه القرارات التي تتعلق بمصرف إسلامي ومؤسسات أخرى ، لمعلومات مناسبة وموثوقة وقابلة للمقارنة . ومن دون هذه الصفات ، لن تكون هناك جدوى للمعلومات التي تأتي عن طريق عمليات المحاسبة المالية . ومن المعروف أنه من أجل تعزيز جدوى المعلومات الخاصة بالمحاسبة المالية ، لا بد من وضع المعايير لضمان :

١ - تعريف وتحديد وقياس الوقائع والظروف الاقتصادية المعاملة التي تؤثر على اوضاع التمويل ونتائج عمليات البنوك الإسلامية المختلفة .

ب - إمكانية مقارنة البيانات عن الوقائع والظروف الاقتصادية المعاملة بين البنوك الإسلامية .

ج - أن تركز مقاييس ونقل آثار الوقائع والظروف الاقتصادية على تلك السمات المناسبة للقرارات الاقتصادية وغيرها المتعلقة بالبنوك الإسلامية .

د - أن تسفر أساليب القياس المستخدمة عن معلومات موثوقة .

٢ - الحاجة لطريقة منظمة

١ - نبذة تاريخية

من المعروف ان لدى الولايات المتحدة واحدة من اكثر الطرق فعالية وتنظيما لتطوير معايير المحاسبة المالية . ولم يكن الامر دائما على هذا النحو ، فقد جرت محاولات عديدة قبل الوصول الى الوضع الحالي ، وقد اخطأت عدة محاولات الهدف . ولذلك ، فانه من المفيد جدا ان نقدم عرضا موجزا لتجربة الولايات المتحدة لتجنب المعوقات التي واجهتها في تطوير هذه المعايير .

ولا يهدف هذا العرض الى سرد كامل لتاريخ جهود تطوير معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة ، وهو لا يهدف ايضا للايحاء بأن تجربة الولايات المتحدة هي الوحيدة التي تستحق الدراسة .

١ - ادراك الحاجة لمعايير محاسبية مالية في الولايات المتحدة

من المعروف ان أحد العوامل التي ساهمت في انهيار سوق المال في الولايات المتحدة عام ١٩٢٩م هو عدم وجود معايير محاسبية مالية وعدم كفاية المعلومات المتاحة عن اداء بديائل الاستثمار . وقد جعل عدم وجود مثل هذه المعايير من الصعب ان تتوافر للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين ، معلومات مناسبة وموثوقة وقابلة للمقارنة عن اداء بديائل الاستثمار ، كما ادى ذلك أيضا الى صعوبة الاحتفاظ بسجل قابل للمقارنة عن اداء الادارات المختلفة خلال الفترة ذاتها وعن نفس الادارة من فترة الى اخرى . وكما نرى القرارات الخاصة بالاستثمار تتخذ غالباً في هذه الظروف دون تقدير دقيق لامكاناتها .

وفي حين ان الشعور بالحاجة لمعايير محاسبة مالية ظهر قبل انهيار السوق المالية عام ١٩٢٩م كان هناك اتفاق عام بأن الانهيار نفسه كشف عن اهميتها وعزز من الجهود لتطويرها . وعلى ذلك ، تم اتخاذ عدة خطوات رئيسية لضمان ان تتوفر للمستثمرين معلومات مناسبة وموثوقة وقابلة للمقارنة عن الاستثمارات البديلة . وقد أسفرت هذه الخطوات عن ما يلي :

- ١- اصدار قانون الأسهم والسندات عام ١٩٣٣م .
- ٢- اصدار قانون سوق الأوراق المالية عام ١٩٣٤م .
- ٣- انشاء هيئة سوق الأوراق المالية كجهاز تنظيم له سلطة تنفيذ بنسود قوانين عام ١٩٣٣م - ١٩٣٤م .

وتشتمل قوانين عامي ١٩٢٢م و ١٩٢٤م على مواد تستهدف حماية المستثمرين الحاليين والمحتملين من تزويدهم بمعلومات مضللة أو غير كافية عن الشركات العامة . ولعل أبرز هذه المواد هي السلطة الممنوحة لهيئة سوق الأوراق المالية لوضع معايير محاسبية مقبولة لضمان تقديم معلومات مناسبة وموثوقة وقابلة للمقارنة عن الشركات العامة . وبالرغم من أنه تم منح الهيئة سلطة قانونية لوضع معايير محاسبية مقبولة ، إلا أنها فوضت تلك السلطة للقطاع الخاص (وخاصة تلك المتعلقة بمهنة المحاسبة) .

وفيما يلي ملخص لجهود القطاع الخاص منذ عام ١٩٢٨م وحتى وقتنا الحاضر في مجال وضع معايير محاسبية مقبولة . ويركز هذا العرض على طبيعة هذه الجهود بالإضافة الى وجهات نظرنا الخاصة بالسبب الذي من أجله كانت هذه الجهود ايجابية أو غير ايجابية . والهدف من هذا العرف هو ابراز العناصر الأساسية لنهج منظم وفعال لتطوير معايير محاسبية مالية للبنوك الاسلامية .

٢ - محاولات ايجاد طريق منظم وفعال لتطوير معايير محاسبية مالية في الولايات المتحدة الأمريكية

١ - لجنة الاجراءات المحاسبية بالمعهد الأمريكي للمحاسبين العمامين القانونيين (١٩٢٨ - ١٩٥٩م) .

كانت المحاولة الأولى البارزة هي انشاء لجنة الاجراءات المحاسبية بالمعهد الأمريكي للمحاسبين العمامين القانونيين . وتم تكليف اللجنة بمسئولية التقريب بين الممارسات البديلة للمحاسبة . وتشكلت اللجنة أساسا من المحاسبين العمامين القانونيين الممارسين . واصدرت ٥١ نشرة أبحاث في المحاسبة ، يعالج كل منها موضوعا أو مجموعة موضوعات تتعلق بهذه المسألة . وقد حددت تلك النشرات معايير محاسبية مقبولة لعدة نواحي في هذا الموضوع تبدأ من الاستهلاك الى الشركات التجارية المشتركة .

ويؤدي بنا تظنيل تشكيل لجنة الاجراءات المحاسبية المذكورة ، وطريقتها لنشر المعايير المحاسبية المقبولة ومنهجها والمبادئ المحاسبية التي قامت بنشرها ، الى الملاحظات التالية :

١ - لم تحقق اللجنة قبولا كافيا لدى أولئك الذين عليهم التقيد باعلانها الرسمي وذلك بسبب :

١- عدم الاعتراف المريح من قبل هيئة سوق الأوراق المالية والأطراف المعنية الأخرى بسلطة هذه اللجنة .

ب- عدم وجود تمثيل في اللجنة لأولئك الذين عليهم اعداد البيانات المالية (ادارات الشركات العامة) والذين يستخدمون المعلومات المقدرة من عملية المحاسبة المالية (جماعات المستثمرين والداائنين .. الخ) .

ج- عدم وجود عملية محددة تماما كان يمكن لها أن تؤكد ان هناك فرمة امام الذين يأخذون ببيانات الهيئة للتعبير عن آرائهم قبل امدارها .

ونتيجة لذلك ، اخذت بيانات اللجنة في الاعتبار ولكنها لم تتبع دائما بالضرورة من الذين قاموا باعداد البيانات المالية .

٢- كانت اللجنة تفتقر اما لتنفيذ مباشر او غير مباشر لسلطتها لضمان الامتثال لبياناتها .

٣- لم تحدد اللجنة التزاما كافيا للموارد . فقد كان اعضاؤها اما محاسبين عامين قانونيين ممارسين متفرغين او اكاديميين يعينون في اللجنة على اساس عدم التفرغ . ونتيجة لذلك ، لم يكرس وقت كاف للنظر بصورة كاملة للموضوعات التي تعالجها اللجنة .

٤- لم تستند بيانات اللجنة على أساس فكري كاف أو اطار حدد أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية . وأدى عدم توافر هذا الأساس إلى شيء من التناقض بين هذه البيانات ، وساهم ، هذا بدوره ، في عدم توفر قبول كاف لها . وفضل وصف لنهج اللجنة هو تقديم حلول لمشكلات محددة دون اطار مرجعي فكري . وعلى ذلك ، لم يكن هناك تأييد بأن الحل لمشكلة واحدة سوف يكون دائما متمشيا فكريا مع حلول سابقة لمشكلات أخرى .

ب - مجلس المبادئ المحاسبية بالمعهد الأمريكي للمحاسبين العامين القانونيين - ١٩٥٩ - ١٩٧٣م

استبدل المعهد عام ١٩٥٩م لجنة الاجراءات المحاسبية بمجلس المبادئ المحاسبية محاولة منه لتحسين عملية وضع مقايير محاسبية مقبولة . وتالف المجلس من ١٨ عضوا غير متفرغا . وباستثناء عضو او اثنين يمثلون الجماعة الاكاديمية ، كان جميع الاعضاء الاجزين محاسبين قانونيين ممارسين . وتم تكليف المجلس ضمن اشياء اخرى ، بمسئولية وضع اطار فكري كاساس لمعايير محاسبية مقبولة . وفيما يتصل بتشكيل المجلس المذكور ، قام المعهد بانشاء قسم ابحاث في مجال المحاسبة . وقد تم تكليف هذا القسم باجراء البحوث اللازمة في الموضوعات التي يعالجها المجلس ، وتم تكليف الاخير بنشر المعايير التي تقوم على اساس البحوث التي يتم القيام بها . وقد وافق المجلس على عملية معينة لنشر المعايير لضمان النظر في آراء اولئك الذين يتأثرون بالمعايير المنشورة . وقد أصدر المجلس (٣ معيارا (آراء المجلس) واربعة تعبيرات . ويؤدي تطيل تشكيل المجلس وطريقته لنشر المعايير المحاسبية ومنهجته والمعايير المحاسبية التي نشرها ، الى الملاحظات التالية :

- ١- على الرغم من ان قبول المجلس كان افضل من لجنة الاجراءات المحاسبية الا ان قبوله بصورة كاملة لم يتحقق للأسباب التالية :
 - ١- عدم الاعتراف بسلطته من قبل هيئة سوق الاوراق المالية والأطراف المعنية الأخرى .
 - ب- عدم وجود تمثيل في المجلس لأولئك الذين عليهم اعداد البيانات المالية والذين يستخدمون المعلومات المقدمة من عملية المحاسبة المالية .
 - ج- عدم وجود عملية محددة اعتبرها الذين تستهدفهم العملية على انها غير كافية .
- ٢- كان المجلس يفتقر اما لتنفيذ مباشر او غير مباشر لسلطته لضمان الامتثال لبياناته .
- ٣- بالرغم من ان احدى مهام المجلس هي وضع اطار فكري كاساس للمعايير المحاسبية المالية ، فانه لم يضع الاطار اللازم على اساس مناسب . ولم يكن ما وضع شاملا بصورة كافية لتوفير الاساس اللازم ، لذلك زحفت التناقضات الفكرية على المعايير المنشورة ، وساهم هذا بدوره في الاستياء العام نحو المعايير العديدة المعلنة .

ج - مجلس معايير المحاسبة المالية من عام ١٩٧٢م - حتى وقتنا الحاضر
ادت اعتبارات تجربة نشر المعايير المحاسبية من عام ١٩٢٨ - ١٩٧٢م الى
تأسيس مجلس معايير المحاسبة المالية كجهاز متفرغ مستقل لا تدعمه هيئة المحاسبين
القانونيين بالمعهد الامريكى وهيئة سوق الاوراق المالية ، فحسب بل والمنظمات التي
تمثل اولئك الذين يقومون باعداد البيانات المالية والذين يستخدمون المعلومات المقدمة
من عملية المحاسبة المالية . ويضم هذا المجلس سبعة اعضاء يتم تعيينهم من قبل
مجلس امناء بطريقة تضمن الا يتحقق تمثيل المحاسبين القانونيين الممارسين فحسب بل
والذين يقومون باعداد البيانات المالية وباستخدامها . وهناك مجلس استشاري له يضم
ممثلي عدد من المنظمات التي تستفيد من المعايير المعلنة . ويساعد المجلس في
مباشرة مسؤولياته عدد كبير من الموظفين المتفرغين الذين يقومون بالبحوث والتحليلات
اللازمة لنشر المعايير . اضافة لذلك ، وضعت اللوائح الداخلية له الخطوط التي تضمن
للاطراف المعنية فرمة طيبة للتعبير عن آرائهم وان يقوم المجلس بفحص هذه الآراء
قبل الوصول الى أية نتائج .

ومن ناحية اخرى ، فقد اعترفت هيئة سوق الاوراق المالية بسلطة الهيئة
الجديدة لنشر المعايير المحاسبية . وقد وافق اعضاء مجلس المحاسبين القانونيين
بالمعهد الامريكى على مادة في قانون اخلاقيات المهنة تقتضى التقيد بالمعايير التي
ينشرها هذا المجلس وتلك التي نشرتها من قبل لجنة الاجراءات المحاسبية وهيئة
المبادئ المحاسبية الى ان طلت مطها الهيئة الجديدة .

وقد تضمن جدول الاعمال العبدئي لمجلس معايير المحاسبة المالية سبعة بنود
كان احدها يتعلق بوضع اطار فكري للمحاسبة المالية يمكن ان تؤخذ منه معايير
المحاسبة . وقد اظهرت التجربة السابقة في نشر معايير المحاسبة الحاجة العاجلة
لمثل هذا الاطار الفكري . وكان الشهور هو ان المعايير المحاسبية تحتاج لهذا الاطار
لنفس السبب الذي تحتاج من اجله دولة من الدول دستورا لتوجيه تطوير قوانينها
(بالرغم من ان الاطار المحاسبى ليس له قوة الدستور القانونية) . ومن دون ذلك
يتوقف النقاش حول قضايا نشر معيار من المعايير دون تحقيق اي تقدم لأن الحجج سوف
تقوم على اساس اطر مرجعية فردية نادرا ما يتم توضيحها مع عدم توفر اساس مشترك
للتحليل . وفي عام ١٩٨٥م انتهى مجلس معايير المحاسبة المالية من وضع اطار
فكري للمحاسبة المالية ، ويقوم المجلس حاليا باستخدام هذا الاطار في توجيه عملية
نشر للمعايير المحاسبية . وقد نشر المجلس منذ انشائه اكثر من مائة معيار .

ويقودنا تحليل ومراجعة عمل المجلس منذ انشائه الى الملاحظات التالية :

- ١- هناك قبول عام لسلطة المجلس لنشر المعايير المحاسبية المالية .
- ٢- لقد ساهمت العناصر التالية في القبول العام لسلطة المجلس :

- مفتة المستقلة
- كفاية ونزاهة أعماله
- التحسن الكبير في مناسبة وموثوقية وثبات المعايير المعلنة
- سلطة التنفيذ التي توفرها هيئة سوق الاوراق المالية وهيئة المحاسبين القانونيين بالمعهد الامريكي والمنظمات الاخرى العديدة عن طريق اعترافها بالمجلس على انه الهيئة الوحيدة المخولة بنشر معايير محاسبية مقبولة .

٢ - لقد ادى القبول العام لسلطة المجلس الى تحسن كبير في التقيد بالمعايير المعلنة ، الامر الذي عزز بدوره من الثقة بالتقارير المالية :

ب - الخلاصة

توضح تجربة الولايات المتحدة انه لا بد من تجنب بعض الصعوبات في وضع هيكل ومنهج لنشر المعايير المحاسبية . وهي تؤكد على ان امكانية قبول المعايير المنشورة امر لاساسي للثقة بالمعلومات الواردة في البيانات المالية . وسوف تتأثر امكانية قبول المعايير المحاسبية اذا روي ان الهيئة التي تتولى نشرها تفتقر للاستقلالية (واعتبرت منازرة لوجهة نظر معينة على صواب وجهات نظر اخرى) . وبالمثل ، يتأثر قبول المعايير اذا روي انها لا تقوم على اساس فكري يحدد الاهداف والسمات الامامية للمحاسبة المالية . وليس شمة من شك في ان عدم الاعتراف الواضح بسلطة الجهة التي تتولى نشر المعايير سوف تقلص من فاعليتها في تحسين نوعية البيانات المالية . ولا بد من التغلب على هذه العقبات عند اختيار نهج منظم لنشر المعايير المحاسبية للبنوك الاسلامية .

نعتقد بأن اسلوبا حسابيا منظما وفاعلا لتطوير معايير حسابية نموذجية ينبغي أن يتكون من عنصرين أساسيين اثنين :

أ - هيئة مختصة لإصدار المعايير الحسابية النموذجية الملائمة :

ليتسنى لهذه الهيئة المختصة القيام بمهمتها والحصول على درجة من السلطة الاختصاصية الكافية لضمان اتباع الجهات المختصة ماتعمده هذه الهيئة من معايير حسابية نموذجية ينبغي أن تكون لهذه الهيئة الخصائص التالية :

- (١) أن تكون هيئة مستقلة ،
- (٢) أن تمثل كافة الجهات التي عليها اتباع المعايير الحسابية النموذجية الصادرة عن هذه الهيئة .
- (٣) أن تتخذ لها منهجا عمليا ملائما ومعتدلا يلقي الأمتسراك بأنه يتصف بهذه الصفة .
- (٤) أن يخصى لهذه الهيئة التمويل اللازم
- (٥) أن تعترف كل الجهات التي عليها اتباع الأنماط الحسابية النموذجية الصادرة اعترافا كاملا لهذه الهيئة بالسلطة الاختصاصية ، وذلك منذ تأسيسها .

ب - اسلوب عمل نظامي لإصدار المعايير الحسابية النموذجية الملائمة

يضمن تناسق هذه المعايير مع طبيعة العمل وسدها لاحتياجاته :

يجب ان تنبع المعايير الحسابية النموذجية من الفكرة الأساسية لإطار وظيفة العمل ، وان تحدد بوضوح أهداف البيانات الحسابية الصادرة ، والمبادئ الأساسية للمحاسبة المالية ، فبدون وجود إطار فكري جيد التكوين قد تتعرض المعايير الحسابية لمجازفات ومخاطر عدم الملائمة و/أو عدم التناسق والمطابقة ، وحرى بكل مؤسسة ألا تسمح بصفة عدم الملائمة ، و/أو عدم التناسق في المعايير الحسابية والنظم المحاسبية بها إذ أن هذه الصفة من شأنها أن تقلل من جدارة واعتبارية البيانات المالية التي تصدر في مثل هذه الحالة .

يتناول الاسلوب المقترح كيفية اصدار معايير حسابية نظامية ، والطرق المقترحة لامدار هذه المعايير الحسابية للعمل بمقتضاها واتبع اجراءاتها :

أ - انشاء هيئة مختمة مستقلة لامدار معايير الحسابية للبنوك

الإسلامية :

البنوك الإسلامية مؤسسات فريدة في نوعها ، ومن العفترفى أن تجعل فلمفاتها وأساليب عملها أنه من المعب عليها اتخاذ معايير حسابية مالية لتلك التي تم تطويرها في المصارف التجارية فسي الدول الاخرى، وعليه يحتاج الامر الى انشاء هيئة مختمة لتصنع وتمدر هذه المعايير الحسابية الملائمة للبنوك الإسلامية ونتيجة لذلك فهي تخضع لقوانين ونظم مختلفة ، وهذه ناحية هامة جديره بأن تؤخذ فسي الاعتبار ، وحقيقة تؤكد ضرورة أن تعترف جميع المؤسسات المصرفية الإسلامية بهذه الهيئة المختمة التي ستنشأ لامدار المعايير الحسابية للبنوك الإسلامية بوصف هذه الهيئة الجهة الوحيدة المخول لها ووضع واصدار المعايير الحسابية المطلوب اتباعها .

فاذا مالقيت هذه الفكرة القبول المطلوب من المشاركون النظر في النواحي التالية لانشاء هذه الهيئة المختمة : التنظيم ، العضوية التمويل ، النظم واللوائح الداخلية ، بما في ذلك طريق سير العمل واجراءاته وغير هذه من النواحي الاخرى.

ب - الطريقة المقترحة لامدار معايير حسابية مالية للبنوك الإسلامية :

تتكون الطريقة المقترحة من أربع خطوات هي :

(١) تحديد أهداف البيانات المالية للبنوك الإسلامية :

بدأت هذه الورقة مقترحة بأن تؤكد أبعايير الحسابية فعن ماتؤكدده بأنه يتعين على المعلومات المقدمة فسي البيانات المالية الصادرة عن بنك اسلامي ان تصدر ملائمة لحاجة أولئك الذين يريدون هذه المعلومات لمنااعة القرارات ، وليتسنى للمعايير الحسابية تقديم هذا التأكيد ينبغي أن يكون امدار هذه المعايير الحسابية قد تم في شكل ايضاحات موجزه تبين أهداف البيانات الحسابية للبنوك الإسلامية ، ويتضمن تقنين هذه الأهداف في شكل مواد مايلى :-

- (أ) التعرف على المجموعات الرئسية لصانعي القـرارات الذين يعتمدون على البيانات المالية للبنوك الإسلامية بغرض صناعة القرارات .
- (ب) تحليل طبيعة القرارات التي تتم صناعتها اعتمادا على تلك البيانات العالية .
- (ج) التعرف على نوع أو أنواع المعلومات التي يمكن ايجادها عن طريق العملية المحاسبية المالية ، والتي ستكون هي المعلومات الأكثر أهمية وضرورة لصناع القرارات
- (د) تحليل الصفات المشتركة والمميزة للمعلومات المطلوبة لصنع القرارات .
- (هـ) تركيز أهداف البيانات والمعلومات المالية للبنوك الإسلامية على حاجات المعلومات المشتركة للمجموعات الرئسية لصانعي القرارات الذين يعتمدون على هذه البيانات والمعلومات المالية في صنع قراراتهم .
- ٢ - تحديد المفاهيم الأساسية للمحاسبة المالية بالبنوك الإسلامية :

لفضمان تناسق المعايير الحسابية ينبغي لها أن تبني على مجموعة من المفاهيم مبدئية أساسية ، والمفهوم الأساسي هو بيان يحدد ويعرف مصطلح أساسي ، ويوجد الخطوط الإرشادية العريضة اللازمة لاستخدام ذلك المصطلح ، وإنما يكون المصطلح أساس عندما يستلزم الأمر الإشارة إليه من وقت إلى آخر ويستمرار ، أما سراحة أو ضنا وذلك عند اصدار المعايير الحسابية للعمل بها واتباعها ، وبهذه الكيفية ، فإن للمعايير الحسابية التي تتناول أنواعا مختلفة من الامول ستكون متناسقة مع بعضها بعضا .

التعرف على المصطلحات الأساسية في المحاسبة المالية وتعريف تلك المصطلحات فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية، وتحديد الملامح الرئيسية للمحاسبة لهذه البنوك الإسلامية، هذا ويجب تحديد هذه الملامح الأساسية عند اصدار المعايير الحسابية للعمل بها. ان المفاهيم المبدئية للمحاسبة المالية بصفة عامة تقع في ثلاث مجموعات كمايلي بيانها:-

أ - عناصر البيانات المالية اللازمة لكل بنك اسلامي :

هذه المجموعة من المفاهيم المبدئية تحدد الخصائص الأساسية للاصول والالتزامات ، ومساهمات المسالك ، والإيرادات ، والنفقات والارباح والخسائر وصافي الدخل .

ب - مفاهيم الاعتراف والقياس :

تقدم هذه المجموعة من المفاهيم الخطوط الإرشادية للإجابة على المسائل التالية ،-

. متى يتم الاعتراف بالإيرادات والنفقات والارباح والخسائر والدخل ؟ .

. ماهي الخاصية ، أو الخصائص المتعلقة بالاصول ، والالتزامات والمساهمات التي يتعين قياسها .

. ماهي وحدة القياس التي تستخدم في عملية القياس المطلوب .

ج - الخصائص الكمية لمعلومات وبيانات المحاسبة:

تقدم هذه المجموعة من المفاهيم الخطوط الإرشادية العملية للهيئة المختصة بوضع هذه المعايير الحسابية ، كما تقدمها لأولئك الذين يعدون البيانات المالية لتقييم المقترحات البديلة للمعايير الحسابية وللممارسات العملية ، ويتعين تعريف المصطلحات مثل :

الملائمة ، الاستيثاق ، المادية ، التحفظات ، العرفي الملائم ، وكشف النقب .

د - التعرف على المجالات التي تواجه المشكلات :

. المعاملات المعاشلة التي تتم اجراءات حسابها بطرق مختلفة ولدى بنوك مختلفة .

. الممارسات العملية في العمل المحاسبي المطبقة حالياً والتي تبدو غير متناسقة مع الاهداف والمفاهيم الاساسية للمحاسبة للبنوك الاسلامية، وطرق ممارسات العمل المحاسبي المستخدمة حالياً والتي تبدو وكأنها لاتعكس جوهر المعاملات الاقتصادية.

هـ - وضع أسبقيات لإمداد المعايير الحسابية للتمصرف ازاء المجالات التي تواجه المشكلات :

٤ - التعرف على الحلول البديلة وتقييمها:

استرشاداً بالاطار المبدئي لمفاهيم المحاسبة العالية للبنوك الاسلامية (انظر الخطوتين (١) و(٢) في طريقة العمل المقترحة ، فان هذه الخطوة تتطلب من الهيئة المختصة التعرف على المعايير البديلة المعمول بها والمطورة في الدول الاخرى ، وذلك للتمصرف ازاء المجالات التي تواجه المشكلات الوارد بيانها في الخطوة السابقة ، وقد توجد احدى امكانيات ثلاث في كل مجال فيه مشكلات وهي :

أ - قد يعتبر المعيار الحسابي المعمول به في دولة اخرى ، كما هو ودون تعديله ، قد يعتبر متناسقا مع الاطار المبدئي لمفهوم العمل المحاسبي ، ففي هذه الحالة يتعين تعديل المعيار الحسابي ليتلائم مع حاجة العمل بالبنك الاسلامي .

ب - وقد يعتبر المعيار الحسابي المعمول به في دولة اخرى بعد اجراء تعديله ، متناسقا مع الاطار المبدئي لمفهوم العمل المحاسبي ، وفي هذه الحالة يتعين تعديل هذا المعيار الحسابي ليتلائم مع الخصائص الفريدة للمحاسبة بالبنك الاسلامية كما يعكسها الاطار المبدئي لمفهوم المحاسبة .

ج - حالة ما اذا لم يكن هناك مصير حسابي مبدئي في دولة اخرى
يعتبر متناسقا مع الاطار المبدئي لمفهوم العمل المحاسبي ، وفي
هذه الحالة يتعين على الهيئة المختصة بوضع معايير الحسابية
ان تطور المصير الحسابي المطلوب والذي يتلائم مع الحاجة ويلبي
متطلبات الاطار المبدئي لمفهوم العمل المحاسبي .

٥ - الخاتمة :

كما ورد في مستهل هذه الورقة ، فقد كان بروز المؤسسات المصرفية
الاسلامية الى حيز الوجود ثم توسع نطاقها خلال السنوات القليلة الماضية
ظاهرة طيبة ، غير انه بدون بذل الجهود المركزة ، وعلى مختلف الجهات
والامعدة لمنع الوقوع في وهزات الازطاء التي من شأنها اشارة التساؤلات عن
جدارة وقدرة هذه المؤسسات المصرفية الاسلامية الناشئة فلا تتعرض سلامتها
للمخاطر ، فعلى صعيد المحاسبة المالية يتحتم على جميع البنوك الاسلامية ان
تتمتع بصفة الجداره والثقة والقدرة ، وبدرجة كافية لدى اولئك الذين
يعتمدون على البيانات الحسابية المالية في صنع قراراتهم التي تؤثر في
الحاضر وفي المستقبل على علاقاتهم مع هذه البنوك الاسلامية ، فإضافة هذه
البنوك الاسلامية بتلك الدرجة العالية من الثقة والمقدرة يتطلب ان تصدر
البيانات الحسابية المالية عن البنوك الاسلامية غنية بالمعلومات
المقارنة التي يعتد بها والتي يعتبرها كذلك جميع اولئك الذين يستخدمون
هذه المعلومات في صنع قراراتهم . ان الدور الهام للمعايير الحسابية هو
تأكيد وضمان ملائمة المعلومات المالية المقارنة ، الامتداد بها ، لذا ،
فانه لامر الزامي وضروري أن يتم تطوير معايير الحسابية الملائمة لحاجة
البنوك الاسلامية .

ان دعائم الاسلوب المقترح لتحقيق هذا الغرض هي :-

(١) انشاء هيئة متخصصة لوضع المعايير الحسابية لإمداد معايير حسابية

مالية للبنوك الاسلامية .

(٢) اتخاذ منهاج خاص لإصدار هذه المعايير الحسابية المالية للبنوك الإسلامية والتي تركز على الجهود الأولية للهيئة المختصة بوضع وإصدار المعايير الحسابية المالية لتطوير إطار مبدئي لمفهوم المحاسبة المالية للبنوك الإسلامية وما إن يتم تطوير هذا الإطار المبدئي لمفهوم المحاسبة المالية بهذه البنوك الإسلامية ينبغي أن يعامل كقاعدة لتقييم الحلول البديلة في المجالات التي تواجه مشكلات والتي تحتاج لمعايير حسابية مالية خاصة .